

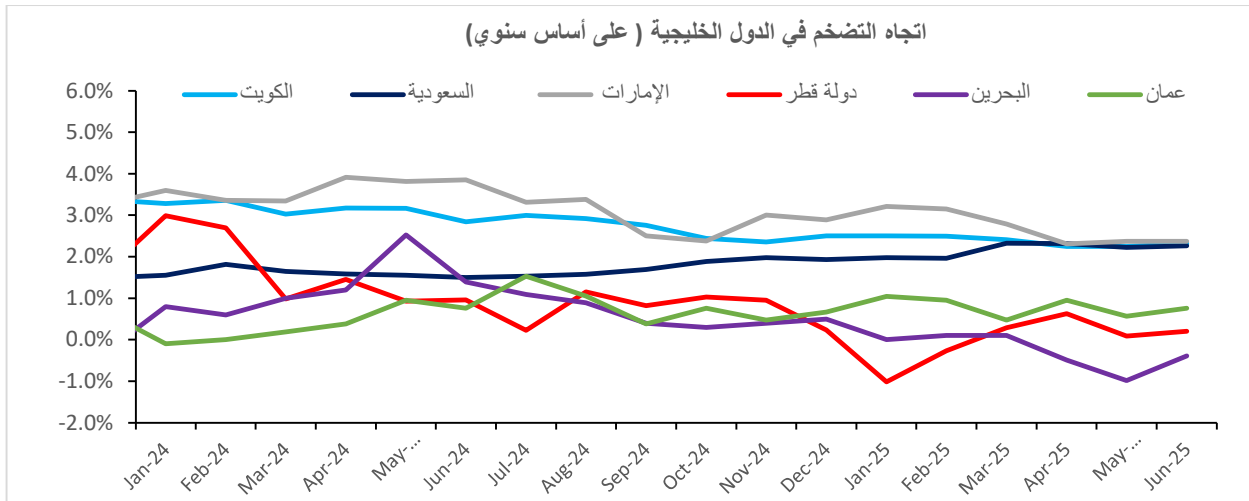
يوليو 2025

تقرير كامكو إنفست حول مستجدات التضخم في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي

استقرار الأسعار في الدول الخليجية مستمر رغم الصدمات الإقليمية

على الرغم من تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية في الربع الثاني من العام 2025، نتيجة للحرب في الشرق الأوسط واستمرار الصراع في غزة، حافظت معدلات التضخم في الدول الخليجية على استقرارها. وأدت تداعيات الأزمة الإقليمية إلى دفع أسعار النفط الخام نحو مستويات تقارب 79 دولار أمريكي للبرميل، قبل أن تتراجع تدريجياً في الأسابيع التالية، في ظل تحرك الأوبك وحلفائها لتسريع وتيرة زيادة الإنتاج، بهدف التراجع عن خطة خفض الإنتاج بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً بحلول سبتمبر 2025.

ويتداول مزيج خام برنت حالياً عند 68.4 دولار أمريكي للبرميل، منخفضاً بنسبة 8.3 في المائة مقارنة بمستوياته المسجلة بنهاية العام 2024. وشهد هذا الربع أيضاً بداية حرب تجارية عالمية جديدة تمثلت في رفع الرسوم الجمركية، مما انعكس سلباً على الأسواق المالية وزاد من ضبابية آفاق نمو الاقتصاد العالمي. ومن أبرز العوامل التي ساعدت في احتواء الأثر التضخمي للصراع على اقتصادات المنطقة، الطبيعة التدريجية لارتفاع تكاليف السلع والشحن، حيث تظهر هذه الزيادات بوتيرة بطيئة وعلى مدى زمني ممتد.



المصدر: بلومبيرج وبحث كامكو إنفست وصندوق النقد الدولي

بالإضافة إلى ذلك، ساهم استمرار تبني السياسات الاقتصادية الرشيدة للدول الخليجية في الحد من الضغوط التضخمية، الأمر الذي ساهم في الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة نسبياً مقارنة بما تشهده العديد من الاقتصادات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

في المقابل، سجلت الولايات المتحدة تصاعداً ملحوظاً في الضغوط التضخمية في يونيو 2025، إذ ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 2.7 في المائة، مسجلاً أعلى وتيرة نمو خلال خمسة أشهر، مقابل 2.4 في المائة في مايو 2025. ويعزى هذا التسارع بصفة رئيسية إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، التي بلغت أعلى مستوياتها المسجلة منذ عامين، على خلفية تأثير فرض موجة جديدة من الرسوم الجمركية على سلع مثل المفروشات المنزلية والأجهزة والإلكترونيات والملابس والألعاب. وفي ذات الوقت، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي بنسبة 0.3 في المائة على أساس شهري خلال شهر يونيو 2025، في حين سجل معدل التضخم الأساسي، الذي يستثني تكاليف الغذاء والطاقة، زيادة شهرية بنسبة 0.2 في المائة، ليصل معدل التضخم الأساسي السنوي إلى 2.9 في المائة. ويشير إلى أن هذا الارتفاع جاء بعد فترة من التباطؤ النسبي، حيث كان التضخم يسلك اتجاهًا نزولياً في الفترة التي سبقت ذلك.

وبالمثل، شهدت منطقة اليورو ارتفاع معدل التضخم في يونيو 2025 لـ 2.0 في المائة، مقابل 2.5 في المائة في يونيو 2024، لكنه جاء أعلى قليلاً من المعدل المسجل في مايو 2025 الذي وصل إلى 1.9 في المائة. وسجل قطاع الخدمات أعلى معدل نمو سنوي بنسبة 3.3 في المائة، يليه قطاع الأغذية والمشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 3.1 في المائة.

أما على صعيد الدول الخليجية، فقد بلغ معدل التضخم السنوي في دبي 2.4 في المائة في يونيو 2025، مستقراً عند نفس المستوى المسجل في مايو 2025. وتلتها كلا من السعودية والكويت بمعدل 2.3 في المائة لكلا منهما في يونيو 2025. وبصفة عامة، حافظ التضخم على استقراره في مختلف الدول الخليجية في يونيو 2025. وأصدر المركز الإحصائي الخليجي بيانات حديثة أظهرت انخفاض متوسط معدل التضخم في الدول الخليجية إلى 1.7 في المائة خلال العام 2024، مقابل 2.2 في المائة في العام 2023. وسلط التقرير الضوء على تباين واضح بين مجموعات الإنفاق الرئيسية، إذ شهدت مجموعة الإسكان أعلى زيادة بنسبة 5.7 في المائة، تلتها مجموعتا المطاعم والفنادق، والثقافة والترفيه بنسبة 1.8 في المائة لكلا منهما. كما بلغ معدل تضخم التعليم 1.7 في المائة، مقابل 1.5 في المائة لمجموعة الأغذية والمشروبات، و 1.1 في المائة لمجموعة السلع والخدمات المتنوعة. وعند النظر إلى الاتجاهات التضخمية خلال السنوات الخمس الماضية، يتضح أن التضخم في المنطقة بلغ ذروته عند 3.1 في المائة في العام 2022، مقابل 1.7 في المائة في العام 2020، و 2.4 في المائة في العام 2021، و 2.2 في المائة في العام 2023.

أسعار المواد الغذائية العالمية

سجلت أسعار الغذاء العالمية نمواً معتدلاً في يونيو 2025، مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع أسعار اللحوم ومنتجات الألبان والزيوت النباتية. ووفقاً لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ارتفعت الأسعار بنسبة 5.8 في المائة على أساس سنوي، إلا أن المؤشر ما يزال أقل بنسبة 20.1 في المائة مقارنة بمستوى الذروة المسجل في مارس 2024. ويعزى هذا الارتفاع الإجمالي بدرجة كبيرة إلى المكاسب المسجلة في مؤشرات منتجات الألبان واللحوم والزيوت النباتية، والتي كانت كافية لتعويض التراجعات الملحوظة في فئتي الحبوب والسكر.

وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لأسعار اللحوم 126 نقطة في يونيو 2025، مسجلاً زيادة بنسبة 6.7 في المائة على أساس سنوي، ولأمس بذلك أعلى مستوياته المسجلة على الإطلاق. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع أسعار كافة فئات اللحوم باستثناء الدواجن، في ظل استمرار الضغوط على جانب العرض. وسجلت أسعار لحوم الأبقار العالمية مستويات قياسية، مدفوعة بانخفاض صادرات البرازيل وارتفاع الطلب من الولايات المتحدة، ما أدى إلى زيادة الضغوط التصاعدية على الصادرات الأسترالية. في المقابل، بلغ متوسط مؤشر الفاو لأسعار السكر 103.7 نقاط في يونيو 2025، مسجلاً رابع تراجع شهري على التوالي وأدنى مستوى له منذ أبريل 2021. ويعزى هذا الانخفاض بصفة رئيسية إلى تحسن التوقعات بشأن وفرة المعروض من السكر في عدد من الدول المنتجة الكبرى.

توقعات رفع سعر الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي والمركزي الأوروبي

حتى الآن في العام 2025، خفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة على تسهيلات الودائع من 3.75 في المائة في يونيو 2024 إلى 2.0 في المائة في يونيو 2025، في إطار دورة تيسير نقدي مستدامة تهدف إلى دعم النمو وسط تباطؤ التضخم. في المقابل، لم يعكس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي هذا الاتجاه الهبوطي، نتيجة استمرار الضغوط التضخمية والمخاوف المرتبطة بارتفاع الرسوم الجمركية. ومع تسجيل معدل التضخم في الولايات المتحدة 2.7 في المائة في يونيو 2025، أبقى الاحتياطي الفيدرالي على موقفه الحذر، وسط ترقب لتأثير الرسوم الجمركية

في تحديد مسار السياسة النقدية. ويشار إلى أن التعريفات المفروضة على الواردات ارتفعت بنحو 20 في المائة منذ بداية العام 2025، ما قلص من هامش المرونة المتاح للاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة. من جهة أخرى، أبقى البنك المركزي الأوروبي على أسعار الفائدة دون تغيير للمرة الأولى منذ بدء دورة التيسير النقدي، مستنداً إلى مؤشرات تفيد باستقرار نمو اقتصاد منطقة اليورو وتراجع مستويات التضخم. وخلال الأشهر التسعة الماضية، قام المركزي الأوروبي بخفض سعر الفائدة ثمان مرات، من ذروتها البالغة 4.0 في المائة إلى المستوى الحالي البالغ 2.0 في المائة. أما في المنطقة الخليجية، فمن المتوقع أن تستمر معظم الدول في مواءمة سياستها النقدية مع توجهات مجلس الاحتياطي الفيدرالي، نظراً لارتباط عملاتها بالدولار الأمريكي، باستثناء الكويت التي تعتمد نظام ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات الرئيسية تشمل الدولار الأمريكي. وفي العام 2024، اتبعت غالبية البنوك المركزية في الدول الخليجية خطى الاحتياطي الفيدرالي في خفض سعر الفائدة، في حين تميزت الكويت بتوجه أكثر تحفظاً، مكتفية بخفض محدود قدره 25 نقطة أساس، مقارنة بتخفيضات بلغت 100 نقطة أساس في بقية دول المنطقة.

الكويت

وفقاً للإحصاءات الحكومية الرسمية، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت بنسبة 2.3 في المائة على أساس سنوي في يونيو 2025، ليصل إلى 136.9 نقطة، مدفوعاً بالارتفاع الملحوظ الذي سجلته مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 5.1 في المائة، تلتها مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 3.9 في المائة. وتوزعت الزيادات في أسعار الأغذية على معظم الفئات الفرعية، بما في ذلك الحبوب والخبز واللحوم والدواجن والأسماك والمأكولات البحرية. أما ارتفاع مؤشر الملابس والأحذية، فجاء نتيجة لزيادة أسعار الملابس والأحذية الشخصية. وسجلت مجموعة الأثاث والمعدات والصيانة المنزلية نمواً سنوياً بنسبة 3.3 في المائة، لتصل قراءة المؤشر الفرعي عند 114.3 نقطة، في حين ارتفع مؤشر مجموعة الصحة، ذات الثقل الوزني الكبير، بنسبة 2.9 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

في المقابل، سجلت مجموعة الاتصالات زيادة هامشية لم تتجاوز 0.6 في المائة، بينما انكمش مؤشر النقل، الذي يشكل نحو 7.5 في المائة من إجمالي المؤشر العام، بنسبة 1.8 في المائة على أساس سنوي، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار السيارات وتكاليف التشغيل للنقل الشخصي. وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت بنسبة 0.3 في المائة في يونيو 2025 مقارنة بـ مايو. وجاء هذا النمو الشهري نتيجة لزيادة أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 0.6 في المائة، إلى جانب ارتفاع مجموعة خدمات الإسكان، والتي تمثل أكبر عنصر من حيث الثقل الوزني في المؤشر، بنسبة 0.4 في المائة، مما ساهم في رفع مستوى التضخم الشهري هامشياً.

السعودية

ارتفع معدل التضخم في السعودية إلى 2.3 في المائة على أساس سنوي في يونيو 2025، ليصل إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ عامين، مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 6.5 في المائة. ويعزى هذا الارتفاع بصفة خاصة إلى قفزة بنسبة 7.6 في المائة في الإيجارات السكنية، بما في ذلك ارتفاع أسعار إيجارات الفلل بنسبة 7.1 في المائة، الأمر الذي ترك أثراً ملموساً على معدل التضخم العام نظراً إلى الوزن الكبير لهذه المجموعة في سلة مؤشر أسعار المستهلكين، والذي يبلغ نسبة 25.5 في المائة. كما شهدت مجموعة الأغذية والمشروبات نمواً بنسبة 1.5 في المائة، نتيجة ارتفاع أسعار اللحوم والدواجن بنسبة 2.4 في المائة، فيما

سجل مؤشر السلع والخدمات الشخصية زيادة سنوية ملحوظة بلغت 4.1 في المائة، بدافع من ارتفاع أسعار المجوهرات والساعات والتحف بنسبة 26.5 في المائة. وارتفعت أيضاً مجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 1.6 في المائة، مما يعكس زيادة رسوم خدمات الضيافة. في المقابل، سجلت مجموعة الأثاث والمعدات المنزلية انخفاضاً بنسبة 1.7 في المائة، نتيجة تراجع تكاليف الأثاث والأرضيات بنسبة 3.5 في المائة. كما تراجع مؤشر الملابس والأحذية هامشياً بنسبة 0.6 في المائة، على خلفية انخفاض أسعار الملابس بنسبة 1.4 في المائة، وانخفضت أيضاً مجموعة النقل بنسبة 0.7 في المائة، متأثرة بانخفاض أسعار السيارات بنسبة 1.7 في المائة.

مؤشر أسعار المستهلك		فقط					التوقعات
النسبة المئوية على أساس سنوي		2021	2022	2023	2024	2025	2026
البحرين		-0.6%	3.6%	0.1%	0.9%	1.0%	1.5%
الكويت		3.4%	4.0%	3.6%	2.9%	2.5%	2.2%
عمان		1.7%	2.5%	1.0%	0.6%	1.5%	2.0%
قطر		2.3%	5.0%	3.1%	1.1%	1.2%	1.4%
السعودية		3.1%	2.5%	2.3%	1.7%	2.0%	2.0%
الإمارات		-0.1%	4.8%	1.6%	1.7%	2.1%	2.0%
دول مجلس التعاون الخليجي		2.2%	3.3%	2.2%	1.6%	1.9%	1.9%
الدول العربية		8.4%	8.6%	10.6%	11.4%	7.7%	5.7%

المصدر: بلومبيرج وصندوق النقد الدولي وبحث كامكو إنفست

الإمارات

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في دبي بنسبة 2.4 في المائة على أساس سنوي في يونيو 2025، دون تغير يذكر مقارنة بالمستوى المسجل في مايو 2025. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء والغاز، المكون الأعلى وزناً ضمن سلة المؤشر، بنسبة قوية بلغت 6.6 في المائة، ما شكل ضغطاً تصاعدياً ملحوظة على معدل التضخم الكلي. وسجلت مجموعة الرعاية الصحية نمواً سنوياً بنسبة 3.0 في المائة، محافظة على وتيرتها المسجلة في مايو 2025، في حين ظلت مجموعة التعليم ثابتة عند 2.5 في المائة. أما مجموعة الأغذية والمشروبات، فقد شهدت نمواً هامشياً بنسبة 0.6 في المائة، بينما ارتفعت مجموعة الفنادق والمطاعم بنسبة 0.7 في المائة خلال نفس الفترة.

في المقابل، واصلت مجموعة النقل، ثاني أكبر مكونات المؤشر وزناً، مسارها التراجعي، إذ انخفضت بنسبة 7.4 في المائة على أساس سنوي في يونيو، بعد انخفاضها بنسبة 8.8 في المائة في مايو، وهو الأمر الذي ساهم في كبح جماح التضخم العام. وبصفة عامة، أظهرت بيانات المؤشر أن ثلاثاً فقط من بين المجموعات الفرعية الاثنتي عشرة لمؤشر أسعار المستهلك في دبي سجلت تراجعاً سنوياً في يونيو 2025. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يبلغ متوسط التضخم في الإمارات 2.1 في المائة خلال العام 2025، مقابل 1.7 في المائة في العام 2024، على أن يتراجع هامشياً إلى 2.0 في المائة في العام 2026، مما يعكس استمرار استقرار الأسعار.

قطر

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في قطر بنسبة هامشية بلغت 0.2 في المائة على أساس سنوي في يونيو 2025، ليصل إلى 107.7 نقطة. وجاء هذا الارتفاع المحدود نتيجة لتراجع الأسعار لسبع من أصل إحدى عشرة مجموعة فرعية ضمن مكونات المؤشر، الأمر الذي عوض جزئياً الزيادات المسجلة في المجموعات الأربع المتبقية. وسجلت مجموعة الأغذية والمشروبات ارتفاعاً بنسبة 2.6 في المائة على أساس سنوي، في حين انخفضت مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء والغاز بنسبة ملحوظة بلغت 3.6 في المائة. وعلى النقيض من ذلك، سجلت مجموعة الاتصالات زيادة هائلة بلغت نسبتها 10.3 في المائة، بينما ارتفعت مجموعة التعليم بنسبة 1.7 في المائة. وظلت أسعار التبغ مستقرة دون تغيير. وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.1 في المائة فقط في يونيو 2025، بما يتسق مع الاتجاهات التاريخية المسجلة في قطر، إذ بلغ متوسط التضخم الشهري 0.09 في المائة بين عامي 2009 و2024. وكان أعلى ارتفاع شهري خلال يونيو مسجلاً في مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 0.8 في المائة، تلتها مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء بزيادة بلغت نسبتها 0.3 في المائة.

البحرين

شهدت البحرين تغيرات هامشية في معدلات التضخم خلال شهر يونيو 2025، إذ انخفض مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.4 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 101.4 نقطة. في المقابل، ارتفع المؤشر بنسبة 0.9 في المائة على أساس شهري، لتسجل البحرين ثاني أدنى معدلات التضخم على أساس سنوي بين [الدول الخليجية](#) خلال هذا الشهر. ويعزى هذا التراجع السنوي بصفة رئيسية إلى انخفاض الأسعار في خمس من أصل اثنتي عشرة فئة ضمن سلة مؤشر أسعار المستهلكين، أبرزها مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء التي تراجعت بنسبة 1.7 في المائة، ومجموعة الترفيه والثقافة بنسبة 2.3 في المائة، والصحة بنسبة 0.1 في المائة. كما شهدت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية انخفاضاً حاداً بنسبة 3.6 في المائة. وفي المقابل، تم تسجيل زيادات محدودة في بعض المجموعات، أبرزها الاتصالات التي ارتفعت بنسبة 2.6 في المائة على أساس سنوي. وفي ظل هذه المعطيات، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تحتفظ البحرين بأدنى معدل تضخم في [الدول الخليجية](#) في المتوسط خلال العام 2025 عند 1.0 في المائة، تليها قطر وعمان بمعدل متوقع يبلغ 1.2 في المائة و1.5 في المائة، على التوالي.

عمان

سجلت عمان زيادة سنوية متواضعة في معدل التضخم بلغت 0.8 في المائة في يونيو 2025، مقارنة بنسبة 0.6 في المائة في مايو 2025، مما يعكس انخفاض البيئة التضخمية والاستقرار العام لمستويات الأسعار عبر معظم فئات الإنفاق الاستهلاكي. ووفقاً لبيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، جاءت أبرز الارتفاعات في فئة السلع والخدمات المتنوعة (7.5 في المائة)، تلتها مجموعة النقل (3.1 في المائة)، ثم المطاعم (1.4 في المائة). في المقابل، انخفضت أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 0.5 في المائة، مدفوعة بانخفاض حاد في أسعار الخضروات بنسبة 8.1 في المائة وتراجع أسعار المأكولات البحرية بنسبة 3.8 في المائة. وما زالت عمان تحتفظ بأحد أدنى معدلات التضخم على مستوى الدول الخليجية، بدعم من السياسات المالية الحصيفة وارتفاع الصادرات غير النفطية. وعلى أساس شهري، تراجع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.3 في المائة في يونيو مقارنة بشهر مايو.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقبل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست